المحافظة على الاستقرار في الأوقات المضطربة[1]

أصحاب السعادة،،،

الضيوف الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أكون معكم اليوم، في هذا المنتدى الذي يناقش العديد من القضايا في مجال الرقابة المصرفية والاستقرار المالي، وأود أن أتقدم بالشكر لمعالي الدكتور عبد الرحمن الحميدي على دعوته الكريمة للتحدث أمام هذا الحشد الكريم.

لقد كان للتعاون الفعال بين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي أكبر الأثر في أن تتحول هذه الاجتماعات إلى منتدى قيم لتبادل الرؤى فيما بين الجهات التنظيمية والإشرافية في المنطقة.

وفي إطار جدول الأعمال الموسع لهذا المؤتمر سأتناول في كلمتي هذه أهمية المحافظة على الاستقرار في الأوقات المضطربة من خلال تسليط الضوء على عاملين أو بالأحرى قوتين مؤثرتين في عالم المال، الأولى هي الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من منافع ورافقها من مخاطر، والثانية الإجراءات الأساسية التي قمنا باتخاذها لتقوية مرونة نظامنا المصرفي على مقاومة الصدمات.

وسأبدأ أولاً بمناقشة الابتكارات.

---

(١) الكلمة الرئيسية لسعادة محافظ بنك الكويت المركزي، دكتور محمد يوسف الهاشل، في الاجتماع السنوي الثاني عشر عالي المستوى، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول المستجدات في الرقابة المصرفية وقضايا الاستقرار المالي الذي تنظمه لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعهد الاستقرار المالي، وصندوق النقد العربي، المنعقد في أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة ٧ – ٨ ديسمبر ٢٠١٦.

الابتكار – الفرص والمخاطر

أطلقت الابتكارات التكنولوجية العنان لتغيرات جذرية في الطريقة التي ندير بها أعمالنا التجارية وكيفية تفاعلنا مع بعضنا البعض أو إستهلاكنا لمختلف المنتجات والخدمات. ويواجه القطاع المالي الذي يعتبر في الأساس "صناعة معرفية" أيضاً تحولاً جذرياً مدفوعاً بما تشهده التكنولوجيا من تقدم وتطور. ورغم الآثار الواضحة للتقنيات الحديثة التي باتت ظاهرة في كل مكان، إلا إنني سوف أركز باختصار على بعض مجالات التمويل التي تشكل تطوراتها أهمية خاصة في هذا المجال.

بداية، دعونا نؤكد على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في توفير الخدمات المالية الرسمية إلى ملايين العملاء الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل أو بآخر. ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي، فإن أفقر ٢٠% من سكان العالم قد أصبح لديهم على الأرجح القدرة على إمتلاك هاتف محمول أكثر من قدرتهم الحصول على المياه النظيفة أو الصرف الصحي. وفي إطار الإستفادة من هذه الفرصة، تمكنت العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة من توسيع القدرة للنفاذ إلى التمويل. وعالمياً، تراجعت نسبة البالغين الذين لم تُسنح لهم فرصة الاستفادة من خدمات النظام المالي الرسمي بنحو ٢٠% خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ فقط. كل هذه العوامل المشجعة تؤكد أيضاً أن المعرفة الرقمية توفر فرصة غير مسبوقة لتحسين الحصول على التمويل لملايين من الناس الذين حرموا من تلك الخدمات لفترات طويلة.

وبالمثل أيضاً، فإن التطورات البرمجية مثل (blockchain) تؤدي إلى تحول في الطريقة التي نتحقق فيها من المعاملات وتنفذ بها العقود. لذلك، فإن السماح لأي جهة بالتعامل دون

وسطاء مركزيين سوف يمكن من تقليص التكاليف، وتخفيض عدم الكفاءة وتحسين خدمة العملاء.

كذلك فإن هناك مجموعة الابتكارات الأخرى التي تعيد تصميم أساليب تحويل الأموال أو الحصول على الائتمان. فعلى سبيل المثال، فإن المحافظ النقّالة (Mobile Wallets) تسمح بإجراء المدفوعات عن طريق الهواتف الذكية، وأصبح الإقراض المباشر (شخص لشخص) peer-to-peer lending يوفر مصادر جديدة للتمويل، كما أصبح المستشارون الآليون robo-advisors يوفرون المشورة المالية للعملاء.

ورغم أن كل هذه الابتكارات والتطورات مثيرة في طبيعتها، لكنها تحمل في طياتها مخاطر وتحديات جسيمة. وسوف أشير إلى بعض تلك المخاطر والتحديات من وجهة نظر الاستقرار المالي.

أولاً، أصبحت مخاطر الأمن الإلكتروني تشكل، بصفة متزايدة، جزءاً أساسياً من المخاطر التشغيلية للبنوك، فحوادث القرصنة المختلفة حول العالم توضح بأن عمليات الاحتيال والتزوير يمكن أن ترتكب الآن عن بعد وبشكل سريع وعلى نطاق واسع. ورغم أن تلك الحوادث لا تزال محدودة النطاق، حتى الآن، إلا أنها تظل ذات مخاطر عالية سواء من الناحية المالية أو من حيث الضرر على سمعة المؤسسة.

ثانياً، من الملاحظ قيام شركات التكنولوجيا المالية أو (Fintechs) بتفكيك أجزاء من سلسلة الخدمات المالية والعمل على توفير الخدمات المالية مباشرة للعملاء. وبصرف النظر عن زيادة حدة المنافسة والضغط على أرباح البنوك، فإن شركات التكنولوجيا المالية تقوم بنقل جزء من أعمالها المصرفية إلى نظام الظل المصرفي الذي لا يزال غير منظم أو ربما منظماً

بشكل طفيف. إضافة إلى ذلك فإن إقراض (شخص لشخص) المدعوم بالتكنولوجيا والتمويل الجماعي قد يؤدي إلى تفاقم الدورة الاقتصادية وحجم أعمال الظل المصرفي.

وكمـــا يتضح من هذه المناقشـــة، فإن الابتكارات هي بطبيعتها ذات قوة مؤثرة قد تسبب قدراً كبيراً من عدم الاستقرار، وبالتالي يواجه المنظمون مهمة شاقة ومضنية في الحفاظ على أمن واستقرار الأنظمة المالية وبما يضمن في ذات الوقت استمرار الاستفادة من الكفاءة والميزات التي توفرها التقنيات الحديثة.

ولضمان ذلك، علينا تعزيز قدرتنا على كشف ومراقبة وتخفيف المخاطر الناجمة عن الابتكارات التكنولوجية، وهو ما يتطلب التعاون الوثيق مع القطاع المصرفي، بالإضافة إلى التعاون بين المنظمين سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول بعضها البعض. بيد أن هذه الجهود تظل غير كافية، إذ أن تعزيز قدراتنا في كشف تلك المخاطر والتحوط لها يتطلب منا أيضاً التواصل والتعاون مع أي أطراف أخرى لها مصلحة في حماية نظمها من تلك المخاطر ومنعها، وبالتأكيد، فإن هذا التعاون لابد أن يشمل أيضاً ذات الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا.

وفي نهاية المطاف، لا نسعى كمنظمين إلى تقويض الابتكارات التكنولوجية، ولا نرغب من جهة أخرى بتقويض الاستقرار المالي، حقاً أنه توازن دقيق ينبغي تحقيقه. ويبدو هذا الأمر شبيهاً بالدخول إلى مجالات غير مألوفة حيث نكون بحاجة إلى التمتع بالمرونة والقدرة على التكيف والاستباقية بما يضمن جني أكبر قدر من المنافع التي توفرها الابتكارات المالية والحد في ذات الوقت من السلبيات.

والآن، أنتقل إلى الجزء الثاني من كلمتي.

الإصلاحات التنظيمية – مكلفة ولكن لا مناص منها

تعتبر نظم الرقابة المصرفية من المجالات الرئيسية الأخرى التي شهدت ولا تزال تشهد إصلاحات بعيدة المدى. وإنطلاقاً من الدروس المستفادة من تداعيات الأزمة المالية العالمية، فإن التعليمات المصرفية التي تقودها لجنة بازل قد شهدت إصلاحات شاملة. ولقد بذلت جهود مضنية لتحسين مرونة وقدرة النظام المصرفي في كل أنحاء العالم على مقاومة الصدمات.

ولا شك مطلقاً في ضرورة وأهمية هذه الإجراءات، وخاصة في ظل عدم اليقين بشأن توقيت ومصدر حدوث الصدمة القادمة، وأخذاً بالاعتبار الضغوط التي لم تجد الأسواق المالية مفراً من مواجهتها في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٣ كانت بداية وقف سياسات التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام ٢٠١٤ كان إنهيار أسعار النفط، وفي عام ٢٠١٥ كان إعادة التوازن للإقتصاد الصيني، وشهد العام الجاري خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لاشك أن تلك الأحداث وإن كانت متباينة من حيث مصدرها الجغرافي أو من حيث أصل الأسباب التي أدت إلى حدوثها، إلا أن هناك قاسم مشترك يربطها جميعاً وهو أنها أدت إلى إضطرابات بالغة في الأسواق العالمية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن مهمة ضمان المرونة لنظام مصرفي قادر على تحمل الصدمات بكافة أنواعها ومصادرها ليس بالأمر السهل. إذ أن هذه الصدمات ليست خارجية المصدر فقط بل أن النظام المصرفي نفسه هو في حالة من التغير المتواصل وذلك وسط مناخ من المخاطر المتطورة والمتزايدة والتي ترجع في جزء منها إلى الابتكارات المالية التي تحدثت عنها.

وعليه فإن ذلك الوضع أصبح يستدعي ضرورة العمل على تطوير الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي بشكل دائم ومستمر. ومن هذا المنطلق، قام بنك الكويت المركزي خلال الأعوام

الأخيرة بتحديث الأنظمة القائمة لديه بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وذلك بالإضافة إلى تبني وتطبيق المعايير الرقابية الجديدة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

نحن نعلم أن الرحلة لا تزال طويلة والتحديات جسام، ولكننا عازمون على مواصلة جهودنا. ومع ذلك، وللاستفادة من هذا الحضور لأصدقائنا المحترمين من بنك التسويات الدولي، فإنني أود أن أشير، بشكل محدد، إلى إحدى تلك التحديات التي واجهناها خلال مسيرة تلك الإصلاحات. فكما هو الحال بالنسبة لدول أخرى لديها نظام مصرفي مزدوج، فإن البنوك الإسلامية تتمتع بتواجد وحضور كبيرين في الكويت، ولكن وجدنا أن هناك إستفادة محدودة من تطبيق حزمة معايير بازل (٣) بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. ونتيجة لذلك، فقد تركت معظم الجوانب المهمة من إصلاحيات بازل ٣ لتقديرات وقرارات الجهات التنظيمية في كل دولة لتحديد التطبيق الأفضل لتلك القواعد على البنوك الإسلامية. وعلى الرغم من ذلك، فإن استخدام تلك التقديرات، يُحدث حتماً فروقاً بين مختلف الدول، وخاصة بالنسبة للتمويل الإسلامي حيث لا يوجد فتاوى شرعية موحدة وثابتة مما يجعل من المهمة أمراً أكثر صعوبة. لذلك، فقد نشهد أساليب مختلفة في تنظيم البنوك الإسلامية في مختلف الدول، فضلاً عن مخاطر الالتفاف على التعليمات الرقابية.

واليوم أصبح علينا أن ندرك بأن ضمان استقرار وتكيف النظام المصرفي لا يمكن أن يترك للتعليمات الرقابية وحدها، إذ باتت هناك الحاجة لتعزيز القدرة الإشرافية من أجل استكمال الأنظمة الرقابية المتطورة، حيث أنه من خلال الإشراف الفعال يمكننا التأكد من التزام البنوك بتعليماتنا، وأن هذا الإشراف الرقابي هو الذي يمنحنا القدرة والسرعة على تخفيف المخاطر الناشئة قبل أن يستفحل أثرها.

وفي ذات السياق، يجب الإقرار بصعوبة رقابة كل جانب من جوانب النظام المصرفي، وعليه، وفي نهاية المطاف، يجب أن تتحمل البنوك مسئوليتها الأساسية عن قراراتها وممارساتها المصرفية. فالبنوك باعتمادها على ثقة الجمهور، لابد وأن تكون مقتنعة بأن مثل هذه الثقة وترسيخها يتطلب منها تطبيق معايير حوكمة متطورة مع تنمية ثقافة المخاطر على نطاق واسع لديها. وانطلاقا من ذلك، قمنا بإصدار توجيهات للبنوك لجعل مستوى الحوكمة لديها أكثر قوة، وذلك بدعم من ضوابط رقابة داخلية قوية، وإدارة مخاطر حصيفة، وامتثال دقيق للقوانين والنظم والتعليمات التي تنظم أعمال هذه البنوك. ومع أننا ندرك بأن الامتثال للمتطلبات التنظيمية ينطوي على تكلفة مالية بالنسبة للبنوك، إلا أننا ندرك أيضاً أن تكلفة أي أزمة مالية تفوق ذلك بكثير أخذاً بالاعتبار أن تكلفة تلك الأزمات لها تداعيات تتخطى البعد المالي. وإزاء ذلك، فإنه من الحكمة والعقلانية تعزيز قدرة مصارفنا في أوقات الرواج، وكلما سنحت الأوضاع. وأرى أن أسلوبنا الفعال بما اتخذناه من إجراءات استباقية في إطار سياسة التحوط الكلي قد آتى ثماره بالفعل، وهو ما مكّن بنوكنا من دخول حقبة هبوط أسعار النفط من موقع قوة.

إن مقاومة البنوك للصدمات ليست لا نهائية، إذ أن البيئة الاقتصادية الضعيفة سوف تضع أخيراً النظام المصرفي تحت ضغوط كبيرة قد تؤدي إلى تضعضع قوته مع مرور الوقت، وبالتالي علينا أن لا نغفل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الضرورية، وأن لا نغفل النظر إلى الإطار الاقتصادي الأعم والأشمل الذي يعمل فيه نظامنا المالي، فرغم كل شيء، يعتبر القطاع المصرفي عنصراً من عناصر المحيط الاقتصادي الكلي، وذلك بالرغم من أهمية هذا العنصر. ومع أن ضمان الاستقرار المصرفي أمراً حيوياً، ويمثل شرطاً ضرورياً للاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أنه ليس الشرط الكافي لذلك الاستقرار.

وبالنظر إلى الحلقة المتشابكة بين الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي، فإن التعليمات التنظيمية والرقابيـة لا يمكن أن تكون السبيل الوحيد للمحافظة على الاستقرار المالي، فهناك أيضاً ما لا يقل أهمية عن ذلك، وهو الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الضرورية لبيئة اقتصادية كلية مستقرة التي يمكن أن يزدهر فيها القطاع المالي.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب علينا، كبنوك مركزية، الاستمرار في تقديم المشورة السليمة لحكوماتنا ودعمها من أجل اتخاذ الإجراءات الأفضل لاحتواء التحديات التي تواجهها اقتصاداتنا انطلاقا من حقيقة أن الاستقرار الاقتصادي الأشمل هو فقط ما يضمن السلامة المالية ويحقق المنافع من الإصلاحات الرقابية، والتي تصب في نهاية الأمر في مصلحة الاقتصاد الوطني.

وأشكركم على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٠١٦/١٢/٧